قياس تأثير انخراط مجلس النواب في مبادرة الحكومة المنفتحة على تعزيز الديمقراطية التشاركية والبرلمان الرقمي

2023 - 2019

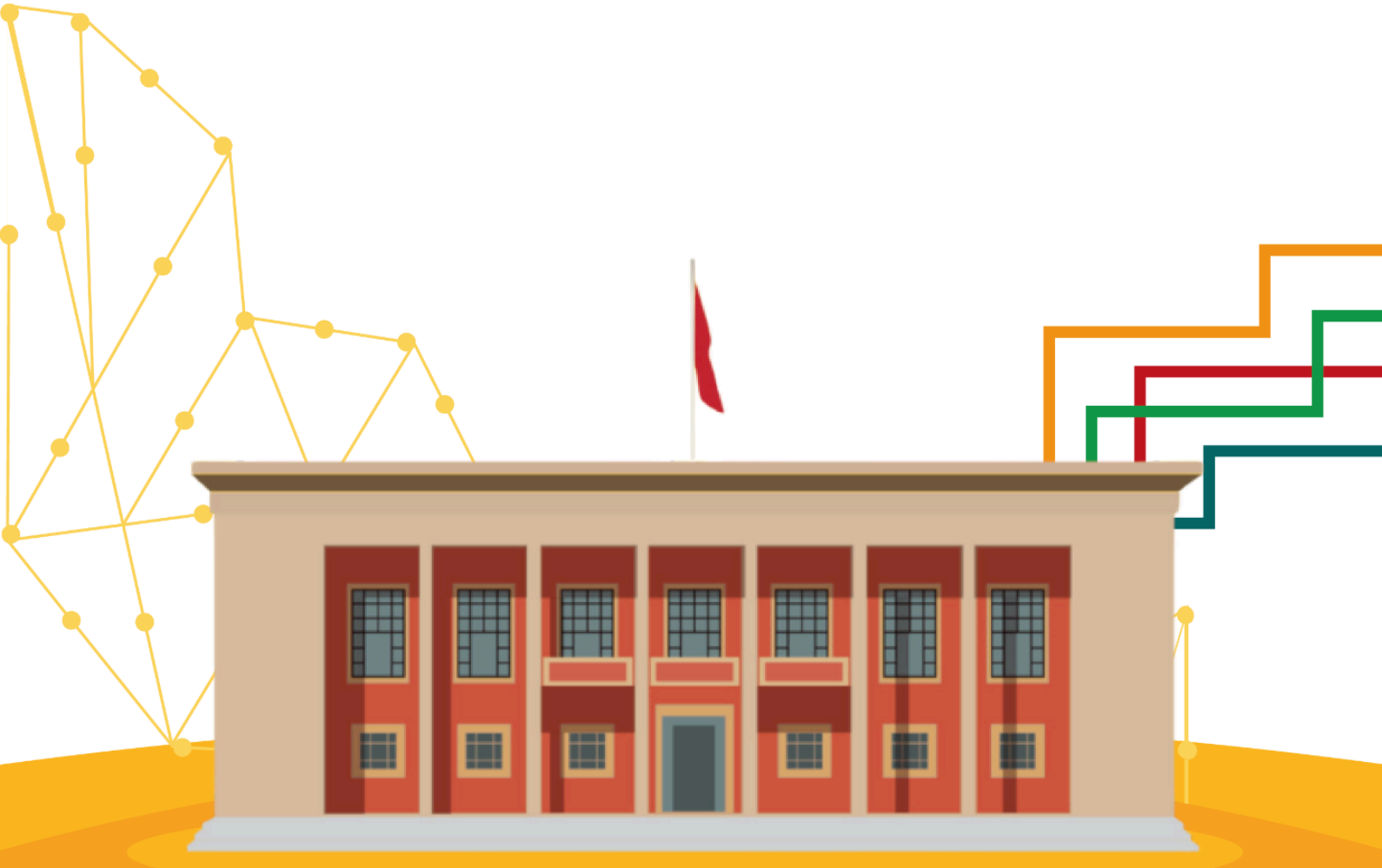

مارس 2024

قياس تأثير انخراط مجلس النواب في مبادرة الحكومة المنفتحة على تعزيز الديمقراطية التشاركية والبرلمان الرقمي

2023 -2019

شراكة الحكومة المنفتحة

شراكة الحكومة المنفتحة هي مبادرة متعددة الأطراف تمّ الإعلان عنها خلال الجلسة الافتتاحية السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 20 شتنبر 2011، من قبل ثماني دول هي: البرازيل، اندونيسيا، المكسيك، النرويج، الفلبين، جنوب إفريقيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وترتكز هذه الشراكة على فكرة مفادها أن الحكومة المنفتحة تكون أكثر ولوجية، وأكثر تجاوبا مع المواطنات والمواطنين، وأكثر قابلية للمساءلة، وأن لتحسين العلاقة بين المواطنين وحكوماتهم فوائد كبيرة على المدى البعيد[1].

يستلزم طلب العضوية في شراكة الحكومة المنفتحة تحقيق الحكومات لمعايير الأهلية الأساسية والمتعلقة بأدائها في أربعة مجالات رئيسية؛ وهي الشفافية المالية، والولوج إلى المعلومات، والكشف عن ممتلكات المسؤولين العموميين، والمشاركة المواطنة[2]. وبنشره للقانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات في الجريدة الرسمية بتاريخ 12 مارس 2018، استكمل المغرب الشروط المطلوبة للعضوية، وأصبح بذلك العضو 76 في شراكة الحكومة المنفتحة بتاريخ 26 أبريل 2018[3].

وعلى إثر انضمامها، أعدت الحكومة المغربية، بإشراف من الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية[4]، وبتنسيق مع ممثلين عن القطاعات الوزارية وهيئات الحكامة والمجتمع المدني، خطة عمل وطنية للحكومة المنفتحة تغطي الفترة ما بين غشت 2018 وغشت 2020، وقد تضمنت 18 التزاما في مجالات الحق في الوصول إلى المعلومات، وشفافية الميزانية، والمشاركة المواطنة، والنزاهة ومحاربة الفساد، والتحسيس والتواصل.

بعد نهاية مدة تنفيذ الخطة الأولى، أعدت الحكومة خطة عمل وطنية ثانية للفترة ما بين سنتي 2021 و2023 تضمنت 22 التزاما في مجالات الشفافية وجودة الخدمات العامة، والمساواة والشمولية، والعدالة المنفتحة، والمشاركة المواطنة، والجماعات الترابية المنفتحة. وفي شهر ماي من هذه السنة الماضية، أطلقت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة عملية الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثالثة[5].

البرلمان وشراكة الحكومة المنفتحة

تعتبر البرلمانات جزءا لا يتجزأ من فلسفة شراكة الحكومة المنفتحة وعنصرا أساسيا في تنفيذ وتتبع تنفيذ التزامات الحكومات في إطار هذه الشراكة. وتتنوع مشاركة برلمانات الدول الأعضاء بين المساهمة في تحقيق التزامات حكوماتها من خلال الصلاحيات المخولة لها، وتبني عمليات الإنشاء المشترك لخطط عملها المستقلة.

في هذا الإطار، انخرط البرلمان المغربي في شراكة الحكومة المنفتحة سنة 2019، حيث قام مجلس النواب بإعداد خطة عمله لفترة 2019-2021، متضمنةً ستة التزامات تشمل: الديمقراطية التشاركية، والمشاركة المواطنة، والحق في الوصول إلى المعلومة، والتوعية بالعمل البرلماني، وتطوير الشراكة مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية[6].

بعد نهاية فترة تنفيذ خطة عمله الأولى، قام مجلس النواب بإعداد تقرير حول حصيلة تفعيل خطة عمله وعرض خطة عمله الثانية للفترة ما بين دجنبر 2022 ودجنبر 2023. تضمنت هذه الخطة سبعة التزامات ترتبط بتعزيز الشراكة مع الفاعلين الاجتماعيين من أجل ترسيخ ثقافة الديمقراطية، وإعمال مبدأ برلمان القرب، والانفتاح على

---

[1] الموقع الرسمي لشراكة الحكومة المنفتحة: www.opengovpartnership.org/about/approach
[2] الموقع الرسمي لشراكة الحكومة المنفتحة: www.opengovpartnership.org/process/joining-ogp/how-to-join
[3] الموقع الرسمي لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة: www.mmsp.gov.ma
[4] وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة حاليا.
[5] الموقع الرسمي للحكومة المنفتحة بالمغرب: www.gouvernement-ouvert.ma
[6] تقرير حصيلة إنجاز خطة العمل الأولى لمجلس النواب وعرض خطة عمله الثانية شتنبر 2022 دجنبر 2023، مجلس النواب، البرلمان، المملكة المغربية: www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/docspublics/plan_ogp2022-2023.pdf

العموم، وتعزيز البرلمان الرقمي، وإشراك المواطنات والمواطنين في الاختصاصات الأساسية لمجلس النواب، والمشاركة وتنظيم مخيمات صيفية موضوعاتية لنشر قيم الديمقراطية والمشاركة والتعددية والتربية عليها، وإشراك المواطنات والمواطنين في الصياغة التشريعية.

المحور الأول: خطة عمل مجلس النواب في مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة

تضمنت خطة عمل مجلس النواب للفترة مابين سنة 2019 وسنة 2021 ستة التزامات تغطي ثلاثة محاور متعلقة بالمشاركة المواطنة، والولوج إلى المعلومة، والمحاسبة.

خطة عمل مجلس النواب في مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة لفترة 2019-2021

المحور الأول	**المشاركة المواطنة**
الالتزام الأول	إعمال المقتضيات الدستورية والتشريعية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية والمواطنة
الالتزام الثاني	إشراك المواطنات والمواطنين في التشريع
الالتزام الرابع	الانفتاح على العموم وخاصة الشباب للتوعية بالعمل البرلماني
الالتزام السادس	تطوير شراكة مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية
المحور الثاني	**الولوج إلى المعلومة**
الالتزام الثالث	تنزيل المقتضيات الدستورية والتشريعية المتعلقة بالحق في الوصول إلى المعلومة
المحور الثالث	**المحاسبة**
الالتزام الخامس	استشارة المواطنين وإشراكهم في عمليات تقييم السياسات العمومية

صرح رئيس مجلس النواب خلال لقاء تشاوري نظم يوم 22 يونيو 2022 وخصص لعرض حصيلة خطة مجلس النواب في إطار مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة برسم الفترة 2019-2021، وعرض مشروع خطة المجلس برسم الفترة 2022-2023، أن نسبة إنجاز التزامات المجلس برسم الخطة الأولى تجاوزت 70%[7]. واعتمد مجلس النواب في وضع خطته الثانية منهجية تشاورية، حيث نظم يوما تواصليا مع هيئات المجتمع المدني بمجلس النواب وفتح باب التشاور عبر الموقع الرسمي للحكومة المنفتحة بالمغرب، بهدف تجميع الآراء والتعليقات والتوصيات بشأن مشروع الخطة.

شارك في اللقاء التشاوري السابق ذكره أزيد من 300 ممثلة وممثل عن جمعيات المجتمع المدني. وتُعَدُّ هذه المبادرة خطوة إيجابية في سعي المجلس لتجويد خطة عمله من خلال التشاور مع فعاليات المجتمع المدني. كما استمرت عملية التشاور عبر الإنترنت حول خطة العمل الثانية لمجلس النواب من 27 يونيو 2022 إلى 27 يوليوز 2022، وأسفرت عن تقديم 25 تعليقًا من قبل 19 جمعية.

[7] كلمة السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب، في افتتاح اللقاء التواصلي مع هيئات المجتمع المدني، 22 يونيو 2022, موقع مجلس النواب:
www.chambredesrepresentants.ma/fr/discours-du-president/allocution-de-m-rachid-talbi-el-alami-president-de-la-chambre-des-2

قام مجلس النواب بإدراج مقترحين[8] في خطته النهائية من مقترحات المجتمع المدني المتوصل بها عبر عملية التشاور عبر الانترنيت وهما:

1. تشكيل لجنة قيادة منتخبة ديمقراطيا تشرك المجتمع المدني، وذلك بعد أخذ البعد الموضوعاتي (حقوق الإنسان، البيئة والعدالة المناخية، التنمية المحلية، الحكامة والشفافية إلخ)، والبعد المجالي (تمثيلية مختلف جهات المملكة)، وبعد النوع الاجتماعي بعين الاعتبار.

2. من أجل ضمان استدامة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ التزاماته في إطار الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، يحرص المجلس على تكريسها في وثائقه الأساسية بما في ذلك نظامه الداخلي وباقي الوثائق المؤسساتية (قرارات رئاسة المجلس والأطر المرجعية التي يسترشد بها في مجال تقييم السياسات العمومية و المهام الاستطلاعية).

أحال مجلس النواب خطته النهائية الثانية لفترة شتنبر 2022 - دجنبر 2023 على لجنة الإشراف في مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة، وضمّنها سبع التزامات كبرى وهي:

الالتزام الأول	تعزيز الشراكة مع الفاعلين الاجتماعيين من أجل ترسيخ ثقافة الديمقراطية
الالتزام الثاني	إعمال مبدأ برلمان القرب - مجلس النواب على المستوى الترابي
الالتزام الثالث	الانفتاح على العموم: يستقبل مجلس النواب المواطنين، لاسيما منهم الشباب، والطلبة والتلاميذ
الالتزام الرابع	تعزيز البرلمان الرقمي من خلال التوظيف/ الاستغلال الأمثل للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال ووسائط التواصل الاجتماعي وبث محتويات مؤسساتية، ومن خلال تلقي ملاحظات واقتراحات وتعاليق المواطنات والمواطنين إلى المجلس، وهو يمارس هذه الاختصاصات، ووضعها رهن إشارة المكونات السياسية للمجلس لاستثمارها
الالتزام الخامس	إشراك المواطنات والمواطنين في الاختصاصات الأساسية لمجلس النواب، من خلال تلقي اقتراحاتهم في مجالات التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية
الالتزام السادس	المشاركة في / وتنظيم مخيمات صيفية موضوعاتية لنشر قيم الديمقراطية والمشاركة والتعددية والتربية عليها
الالتزام السابع	إشراك المواطنات والمواطنين في الصياغة التشريعية من خلال منتديات للقرب، بهدف جعل الجمهور يتمثل ويستبطن إعداد القوانين وصياغتها ليتهيأ لاحقا للمشاركة في تنفيذها والدفاع عنها

المحور الثاني: آليات الديمقراطية التشاركية

صاحب الطلب المتزايد على الديمقراطية التشاركية عبر العالم موجة من التعديلات الدستورية أدت إلى دسترتها ومنح المواطنات والمواطنين حق الرقابة ومساءلة السلطات العمومية، والمساهمة في تسيير شؤونهم العامة. وقد انخرط المغرب في موجة الدسترة هذه بموجب دستور 2011، حيث أقر مبدأ الديمقراطية التشاركية كأحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الدستوري المغربي، وذلك من خلال عدد من الفصول الدستورية أبرزها الفصول 12 و14 و15 و139، والتي أسست للحق في تقديم العرائض والحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع.

[8] لوت جيونيس Lotte Geunis ومحمد دوخة، الشراكة من أجل حكومة منفتحة: دليل عملي لفائدة البرلمانيين، مجلس النواب بالمملكة المغربية والمعهد الوطني الديمقراطي NDI، نونبر 2022، ص: 10

أولا: تعديل القوانين التنظيمية المرتبطة بالديمقراطية التشاركية

حظيت القوانين التنظيمية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية باهتمام كبير منذ صدور التوصيات بشأنها من طرف لجنة الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، مرورا بالمصادقة عليها من طرف مجلس الحكومة بتاريخ 23 أبريل 2015، ثم المصادقة عليها في البرلمان بتاريخ 31 ماي 2016، ونشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 31 غشت 2016[9]. وقد تمت مراجعة القانون التنظيمي رقم 64.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات[10] في مجال التشريع، والقانون التنظيمي رقم 44.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية[11]، سنة 2021 بموجب مقترح قانون تنظيمي تقدم به أربعة أعضاء من مجلس النواب، وهم أعضاء لجنة العرائض خلال الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021.

تتلخص أبرز التعديلات التي طرأت على القوانين التنظيمية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية في إلغاء شرط توفير نسخ من البطائق الوطنية للتعريف، والاكتفاء بتضمين رقم البطائق الوطنية لداعمي الملتمس أو العريضة، وإضافة إمكانية تقديم الملتمس أو العريضة بطريقة إلكترونية، إضافة إلى خفض عدد داعمي الملتمس من 25000 إلى 20000 توقيع، وخفض التوقيعات الداعمة للعريضة من 5000 إلى 4000 توقيع.

ثانيا: إحداث لجنة العرائض

أسند القانون التنظيمي رقم 44.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية اختصاص دراسة العرائض إلى لجنة العرائض، حيث نص في المادة 13 منه أنه "طبقا لأحكام النظام الداخلي لكل مجلس من مجلسي البرلمان، تحدث لدى مكتب كل مجلس لجنة تحت اسم «لجنة العرائض» يناط بها دراسة العرائض المحالة إليها". وبناء عليه، أحدثت لدى مكتب مجلس النواب لجنة للعرائض مكونة من أربعة أعضاء، مناصفة بين الأغلبية والمعارضة.

ثالثا: التزامات مجلس النواب في مجال الديمقراطية التشاركية

وردت عبارات "الديمقراطية التشاركية" و "العرائض" و"الملتمسات" في الالتزام الأول من خطة العمل الأولى لمجلس النواب، والالتزام الأول والثاني والثالث من خطة عمله الثانية في مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة. تضمنت خطة العمل الأولى أربعة التزامات صريحة متعلقة بإعمال المقتضيات الدستورية والتشريعية ذات الصلة بالديمقراطية التشاركية والمواطنة.

[9] -القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، الجريدة الرسمية عدد 6492-14 (18 أغسطس 2016)، ص: 6077.
-القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 14 -6492 (18 أغسطس 2016)، ص: 6074.

[10] القانون التنظيمي رقم 71.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع. الجريدة الرسمية عدد 7021 (3 سبتمبر 2021) ص: 6747

[11] القانون التنظيمي رقم 70.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية. الجريدة الرسمية عدد 7021 (3 سبتمبر 2021) ص: 6746

خطة العمل الأولى
2019-2021

الالتزام 1 : إعمال المقتضيات الدستورية والتشريعية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية والمواطنة			
تشكيل لجنة العرائض	إعداد دليل حول الملتمسات من أجل التشريع والعرائض موجه أساسا للمجتمع المدني	نشر فيديو تعليمي حول مراحل دراسة عريضة داخل مجلس النواب على الموقع الرسمي للمجلس	اعتماد نظام معلوماتي لتلقي العرائض و الملتمسات

أما خطة العمل الثانية فتضمنت تكرارا لالتزام ورد في خطة العمل الأولى بخصوص اعتماد نظام معلوماتي لتلقي العرائض والملتمسات، كما جاءت بالتزام جديد يتعلق بتكوين مكونين من الفاعلين الاجتماعيين في مجال الديمقراطية التشاركية والمواطنة، والتزام آخر غير واضح يتعلق بإعمال مبدأ برلمان القرب.

خطة العمل الثانية
2022-2023

الالتزام 1 : تعزيز الشراكة مع الفاعلين الاجتماعيين من أجل ترسيخ ثقافة الديمقراطية	الالتزام 2 : إعمال مبدأ برلمان القرب	الالتزام 4 : تعزيز البرلمان الرقمي
تكوين مكونين من الفاعلين الاجتماعيين قصد ضمان تأطير الفاعلين الاجتماعيين المحليين، خاصة في مجال الديمقراطية التشاركية والمواطنة	نوعية الالتزام فيما يخص الديمقراطية التشاركية غير واضحة	تطوير وتشغيل تطبيق معلوماتي خاص بالديمقراطية التشاركية

نشر مجلس النواب تقريرا حول حصيلة تنزيل خطة عمله الأولى في إطار مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة برسم فترة 2019-2021[12]، مرفوقا بخطة عمله الثانية برسم فترة 2022-2023. في تقييمه لما تحقق بخصوص الالتزام بإعمال المقتضيات الدستورية والتشريعية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية والمواطنة (الالتزام 1 من خطة العمل الأولى)، جاء التقرير بأربعة مبادرات تم تحقيقها وهي:

تشكيل لجنة العرائض	إعداد دليل حول الملتمسات من أجل التشريع والعرائض موجه أساسا للمجتمع المدني	نشر فيديو تعليمي حول مراحل دراسة عريضة داخل مجلس النواب على الموقع الرسمي للمجلس	اعتماد نظام معلوماتي لتلقي العرائض والملتمسات
✔	✔	✔	✔

[12] تقرير حصيلة إنجاز خطة العمل الأولى لمجلس النواب وعرض خطة عمله الثانية شتنبر 2022 دجنبر 2023، مجلس النواب، البرلمان: www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/docspublics/plan_ogp2022-2023.pdf

محاولة منا في جمعية سمسم-مشاركة مواطنة في تتبع تنفيذ مجلس النواب لالتزاماته في مجال الديمقراطية التشاركية، تبين أنه من أصل أربعة التزامات حقق المجلس الالتزام المتعلق بتشكيل لجنة العرائض، وقام بنشر رابط لدليل على موقعه الرسمي حول الملتمسات والعرائض يحيل على الموقع (الحكومي) الرسمي للديمقراطية التشاركية، في حين لم تتوفر أي معلومات على الموقع الرسمي لمجلس النواب تفيد أن المجلس بدأ العمل على تطوير تطبيق معلوماتي خاص بالديمقراطية التشاركية خلال هذه الفترة، ولم يوفر أي معلومات تتعلق بنشره لفيديو تعليمي حول مراحل دراسة عريضة.

تشكيل لجنة العرائض	إعداد دليل حول الملتمسات من أجل التشريع والعرائض موجه أساسا للمجتمع المدني	نشر فيديو تعليمي حول مراحل دراسة عريضة داخل مجلس النواب على الموقع الرسمي للمجلس	اعتماد نظام معلوماتي لتلقي العرائض و الملتمسات
✔	✔	❌	❌

أما فيما يخص مستوى تنفيذ مجلس النواب لالتزاماته المتعلقة بالديمقراطية التشاركية في خطة عمله الثانية، ونظرا لغياب المعطيات الرسمية في هذا الشأن، فيتبين من خلال البحث على أن المجلس نظم تكوينا للمكونين لتبادل المعرفة حول موضوع البرلمان المنفتح[13]، كما بدأ العمل على تطوير تطبيق معلوماتي خاص بالديمقراطية التشاركية.[14]

الالتزام 4 : تعزيز البرلمان الرقمي	الالتزام 2 : إعمال مبدأ برلمان القرب	الالتزام 1 : تعزيز الشراكة مع الفاعلين الاجتماعيين من أجل ترسيخ ثقافة الديمقراطية
تطوير وتشغيل تطبيق معلوماتي خاص بالديمقراطية التشاركية	نوعية الالتزام فيما يخص الديمقراطية التشاركية غير واضحة	تكوين مكونين من الفاعلين الاجتماعيين قصد ضمان تأطير الفاعلين الاجتماعيين المحليين، خاصة في مجال الديمقراطية التشاركية والمواطنة
➡️ SOON	❌	✔

المحور الثالث: البرلمان الرقمي

عمل مجلس النواب خلال السنوات الأخيرة على تعزيز تموقعه في الفضاء الرقمي من خلال تقوية تواجده

[13] بناء على ممثلي أحد الجمعيات الحاضرة فقد تم إستدعاء 24 جمعية من مختلف جهات المملكة، بهدف تمكين الفاعلات والفاعلين المدنيين من اكتساب مهارات إضافية حول البرلمان المنفتح ومبادئ مبادرة شراكة من أجل الحكومة المنفتحة، وتزويدهم بالمهارات والأدوات اللازمة لجمع توصيات واقتراحات المواطنات والمواطنين حول خطة العمل الوطنية القادمة لمجلس النواب.

[14] بلاغ اجتماع لجنة العرائض بخصوص تقديم مشروع المنصة الرقمية الخاصة بالديمقراطية التشاركية، موقع مجلس النواب، البرلمان: https://www.chambredesrepresentants.ma/ar/petitions20072023?sref=item2858-147390

على مواقع التواصل الاجتماعي وتحديث وتطوير موقعه الإلكتروني، حيث أطلق النسخة الجديدة (الحالية) لموقعه الإلكتروني الرسمي بتاريخ 7 يناير 2020. ويوفر هذا الموقع مجموعة من المعلومات والمعطيات والخصائص والتي تهدف إلى تعزيز البرلمان المنفتح.

أولا: التزامات مجلس النواب بخصوص البرلمان الرقمي

أشار التقرير الذي نشره مجلس النواب حول حصيلة تنفيذ الخطة الأولى في إطار مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة برسم فترة 2019-2021، إلى تنفيذ خمسة التزامات متعلقة بالبرلمان الرقمي.

خطة العمل الأولى 2019-2021				
النشر المنتظم للبيانات المتعلقة بأشغال المجلس	نشر النصوص التشريعية الخاضعة لمسطرة التشريع على الموقع الرسمي لمجلس النواب قصد تلقي ملاحظات المواطنين عليها	إعادة تصميم الموقع الرسمي لمجلس النواب بخمس لغات: العربية والأمازيغية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية	البث المباشر لأعمال اللجان الدائمة على قناتي الويب واليوتيوب الخاصتين بمجلس النواب والشبكات الاجتماعية الأخرى	توفير تطبيق خاص على الهواتف الذكية حول أجهزة مجلس النواب ووظائفها بصيغة ورقية وإلكترونية
✔	✔	✔	✔	✔

يتبين من خلال تحليل المعطيات والمعلومات المنشورة في الموقع الإلكتروني لمجلس النواب أن المجلس عمل على النشر المنتظم للبيانات المتعلقة بالمناقشات في اللجان والجلسات العامة، وتقارير اللجان البرلمانية لتقصي الحقائق، وتقارير المهام الاستطلاعية، وتقارير مجموعات العمل الموضوعاتية وتقارير تقييم السياسات العمومية على موقعه الإلكتروني، ودأب على نشر مقترحات ومشاريع النصوص التشريعية الخاضعة لمسطرة التشريع دون توفر معلومات تفيد تفعيل خاصية تلقي ملاحظات المواطنات والمواطنين بشأنها، وأعاد تصميم موقعه الإلكتروني بخمس لغات، كما عمل على البث المباشر لأعمال اللجان الدائمة على قناتي الويب واليوتيوب الخاصتين بمجلس النواب والشبكات الاجتماعية الأخرى خلال فترة جائحة كوفيد 19 فقط. أما فيما يخص توفير تطبيق خاص على الهواتف الذكية حول أجهزة مجلس النواب ووظائفها بصيغة ورقية وإلكترونية، فلا تتوفر أية معلومات حول هذا التطبيق على الموقع الإلكتروني للمجلس.

النشر المنتظم للبيانات المتعلقة بأشغال المجلس	نشر النصوص التشريعية الخاضعة لمسطرة التشريع على الموقع الرسمي لمجلس النواب قصد تلقي ملاحظات المواطنين عليها	إعادة تصميم الموقع الرسمي لمجلس النواب بخمس لغات: العربية والأمازيغية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية	البث المباشر لأعمال اللجان الدائمة على قناتي الويب واليوتيوب الخاصتين بمجلس النواب والشبكات الاجتماعية الأخرى	توفير تطبيق خاص على الهواتف الذكية حول أجهزة مجلس النواب ووظائفها بصيغة ورقية وإلكترونية
✔	✔	✔	✔	❌

تضمنت خطة العمل الثانية لمجلس النواب في إطار مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة مجموعة من الالتزامات المتعلقة بتعزيز البرلمان الرقمي.

خطة العمل الثانية 2022-2023			
تطوير وتشغيل تطبيق معلوماتي خاص بالديمقراطية التشاركية	تطوير تطبيق معلوماتي لتقييم السياسات العمومية	تطوير تطبيق معلوماتي يمكن النواب من التفاعل مع ساكنة الدوائر المحلية أو الجهوية	نشر مقترحات ومشاريع القوانين الخاضعة لمسطرة التشريع بهدف استقاء آراء وتعليقات المواطنين.

بعد انتهاء فترة تنفيذ خطة العمل الثانية لمجلس النواب، يتبين أن المجلس عمل على النشر المنتظم لمقترحات ومشاريع القوانين الخاضعة لمسطرة التشريع بهدف استقاء آراء وتعليقات المواطنين دون توفر أية معلومات تفيد العمل على معالجة ملاحظاتهم. ومن أجل تجربة هذه الخاصية، قام فريق البحث بالجمعية بوضع تعليق على مقترح قانون يتعلق بالتعليم المدرسي تقدم به نائبات ونواب عن الفريق الحركي بتاريخ 6 يناير 2023. بعد إرسال التعليق، تظهر عبارة "شكرا لك، تعليقك ينتظر الموافقة" على الشاشة، دون أن يتوصل فريق البحث بأي رد أو تفاعل، أو أن يتم نشر التعليق على صفحة المقترح بموقع مجلس النواب.

وبخصوص الالتزامات الأخرى، فيتبين أن المجلس بدأ العمل على تطوير وتشغيل تطبيق معلوماتي خاص بالديمقراطية التشاركية[15] لم يتم تفعيله بعد، فيما لا تتوفر أية معلومات تفيد تطويره لتطبيق معلوماتي لتقييم السياسات العمومية، أو تطبيق معلوماتي يمكّن النواب من التفاعل مع ساكنة الدوائر المحلية أو الجهوية.

تطوير وتشغيل تطبيق معلوماتي خاص بالديمقراطية التشاركية	تطوير تطبيق معلوماتي لتقييم السياسات العمومية	تطوير تطبيق معلوماتي يمكن النواب من التفاعل مع ساكنة الدوائر المحلية أو الجهوية	نشر مقترحات ومشاريع القوانين الخاضعة لمسطرة التشريع بهدف استقاء آراء وتعليقات المواطنين.
SOON	❌	❌	✔

[15] بلاغ اجتماع لجنة العرائض بخصوص تقديم مشروع المنصة الرقمية الخاصة بالديمقراطية التشاركية، موقع مجلس النواب، البرلمان: https://www.chambredesrepresentants.ma/ar/petitions20072023?sref=item2858-147390

خلاصة

يعد انخراط مجلس النواب في مبادرة الشراكة الحكومة المنفتحة خطوة إيجابية في مسار انفتاح المؤسسة التشريعية على محيطها، وتقويتها للحوار والثقة مع كافة الفاعليين الاجتماعيين. ويعكس هذا الانخراط رغبة سياسية ومؤسساتية في الاستفادة من الفرص المتاحة من خلال هذه المبادرة لتطوير عمل مجلس النواب وتعزيز الأدوار الديمقراطية المنوطة به. وبعد مضي أكثر من أربع سنوات على انخراط المجلس في هذه المبادرة، تطفو إلى السطح مجموعة من الملاحظات التي يتعين مراعاتها لتجويد هذه التجربة قصد بلوغ الأهداف بشكل كامل وتشاركي ومستدام.

أسفر تنفيذ مجلس النواب لخطتي عمله في إطار شراكة الحكومة المنفتحة عن نتائج متوسطة فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية التشاركية والبرلمان الرقمي. وتبقى أهم إنجازات المجلس في هذا الصدد تشكيله للجنة العرائض، والعمل على تطوير تطبيق معلوماتي خاص بالديمقراطية التشاركية، وتكوين مكونين في موضوع البرلمان المنفتح، والنشر المنتظم للبيانات المتعلقة بأشغاله. في المقابل، لم يوفر المجلس على موقعه الإلكتروني أي معلومات تفيد تحقيقه للالتزامات الخاصة بنشر فيديو تعليمي حول مراحل دراسة عريضة، وتوفير تطبيق خاص على الهواتف الذكية حول أجهزة مجلس النواب ووظائفها، وتطوير تطبيق معلوماتي لتقييم السياسات العمومية، إضافة إلى تطوير تطبيق معلوماتي يمكن النواب من التفاعل مع ساكنة الدوائر المحلية أو الجهوية.

وفي سبيل تطوير تجربة مجلس النواب في شراكة الحكومة المنفتحة، ووعيا منا بدور المجتمع المدني كقوة اقتراحية وشريك في التنفيذ والتقييم، انتهينا إلى مجموعة من التوصيات الكفيلة بتجويد مكتسبات مجلس النواب والفاعلين الاجتماعيين المعنيين بورش الحكومة المنفتحة أهمها:

1. إشراك المجتمع المدني وكافة الفاعلين الاجتماعيين في عملية صياغة مشروع الخطة قبل طرحها للتشاور.
2. تجويد صياغة الالتزامات وربطها بمؤشرات تنفيذ واضحة وقابلة للتقييم.
3. خلق لجنة تنفيذ وتتبع وتقييم تضم ممثلين وممثلات عن المجتمع المدني إلى جانب ممثلين عن مجلس النواب.
4. نشر تقارير دورية لرصد نتائج تنفيذ خطة العمل.
5. تقوية التواصل مع المجتمع المدني والتفاعل مع مبادراته ومقترحاته بخصوص خطة العمل طيلة فترة التنفيذ.
6. التنصيص على مقتضيات لتعزيز البرلمان المنفتح في إطار مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة في النظام الداخلي لمجلس النواب.

الفهرس

شراكة الحكومة المنفتحة 3

البرلمان وشراكة الحكومة المنفتحة 3

المحور الأول: خطة عمل مجلس النواب في مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة 4

المحور الثاني: آليات الديمقراطية التشاركية 5

أولا: تعديل القوانين التنظيمية المرتبطة بالديمقراطية التشاركية 6

ثانيا: إحداث لجنة العرائض 6

ثالثا: التزامات مجلس النواب في مجال الديمقراطية التشاركية 6

المحور الثالث: البرلمان الرقمي 8

أولا: التزامات مجلس النواب بخصوص البرلمان الرقمي 9

خلاصة 11

الفهرس 12

SIMSIM
PARTICIPATION
CITOYENNE

جمعية سمسم-مشاركة مواطنة هي جمعية مغربية مستقلة وغير ربحية هدفها رفع مشاركة المواطنات والمواطنين المغاربة في تدبير الشأن العام عن طريق استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3، زنقة الينبوع، الشقة 5، حسان، الرباط

الهاتف والفاكس: 0537705493 - الإيميل: info@simsim.ma

تم دعم إنجاز هذا التقرير بمنحة من وزارة الخارجية الأمريكية. الآراء والنتائج والاستنتاجات الواردة هنا هي آراء جمعية سمسم-مشاركة مواطنة **ولا تعكس بالضرورة آراء وزارة الخارجية الأمريكية.**

SIMSIM
PARTICIPATION
CITOYENNE

@SimSimPCM

www.simsim.ma info@simsim.ma